مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 02 أكتوبر 2023

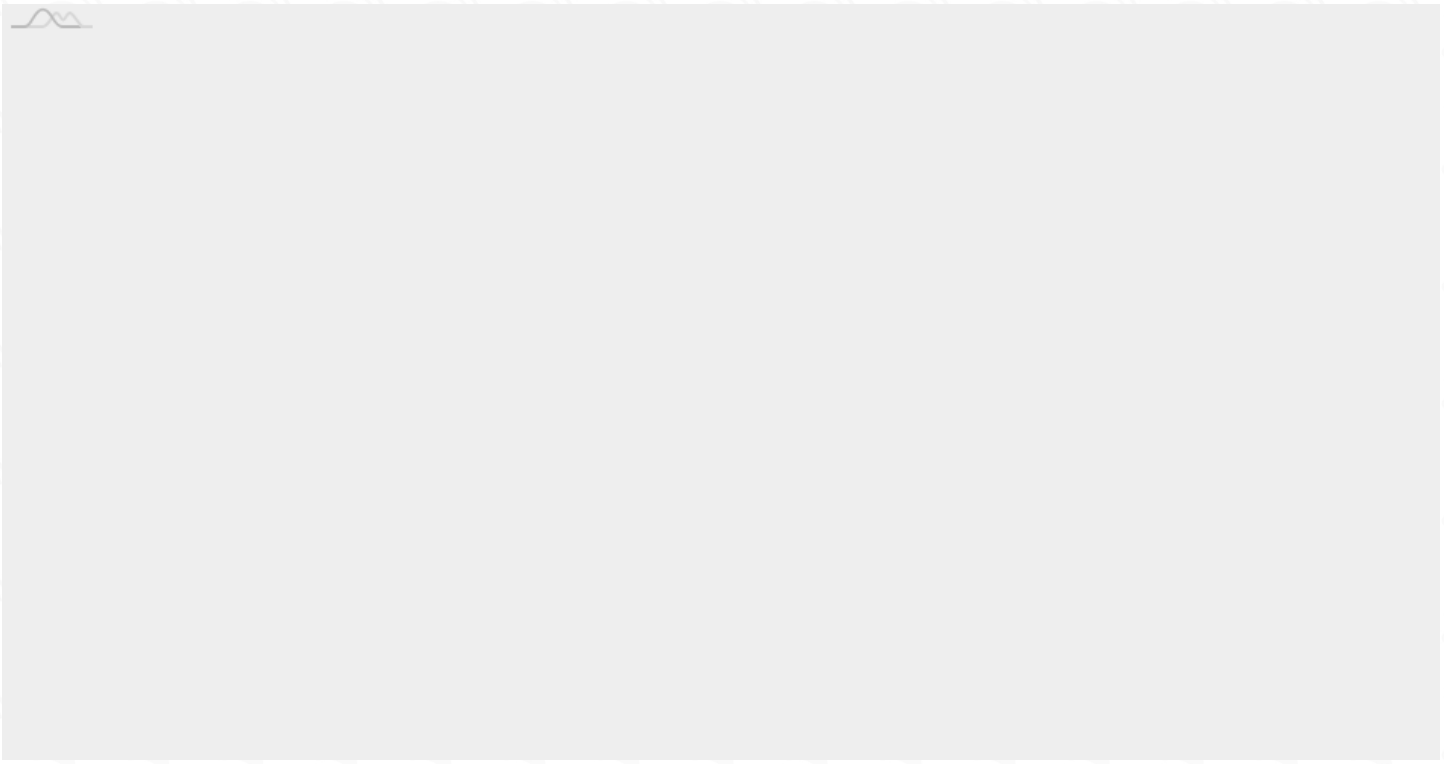

ذا ناشيونال انترست: الإمارات يجب أن تتوقف عن تأجيج الحرب في السودان

(أمني وعسكري . ناشيونال إنترست)

نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست مقالًا للكاتب الفاضل إبراهيم ينتقد فيه دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لقوات الدعم السريع.

وقال الكاتب إن تورط دولة الإمارات العربية المتحدة في الصراع الدائر في السودان واضح للغاية. وفي حين كان الدبلوماسيون يغادرون السودان، التقط الصحفيون المحليون غياب السفير الإماراتي حمد الجنيبي في الخرطوم عندما بدأت الحرب. وأعقب ذلك عودته المفاجئة إلى بورتسودان عن طريق البحر في الأيام الأولى للصراع. وجاء ذلك في وقت أُغلق المجال الجوي في جميع أنحاء البلاد بعد اندلاع أعمال العنف.

وبينما جرى كل هذا تحت ستار الجهود الإنسانية وجهود صنع السلام، أكدت صحيفة وول ستريت جورنال ما يشتبه فيه الكثيرون بالفعل، وهو أن شحنات الأسلحة من الإمارات العربية المتحدة تُمرر مع المساعدات الإنسانية المتجهة إلى أمجادراس في تشاد عبر أوغندا.

وكانت هذه الأسلحة متجهة إلى الوكيل المحلي للإمارات العربية المتحدة، قوات الدعم السريع، في المنطقة الغربية من السودان. بالإضافة إلى ذلك، كشفت شبكة سي إن إن أن شحنات صواريخ أرض-جو كانت متجهة إلى قوات الدعم السريع عبر رحلات نقل المعدات من اللاذقية، سوريا، إلى خادم، ليبيا، ثم شحنها جوًا جوًا إلى شمال غرب السودان، حيث تتمتع قوات الدعم السريع بوجود قوي.

وأكد الكاتب أن هناك أدلة على أن الإمارات العربية المتحدة تمول مجموعة فاغنر في ليبيا للمساعدة في تقليل العبء المالي على روسيا لعملياتها الليبية وتقوم بنشر هذه القوات لدعم حليفها الجنرال خليفة حفتر.

وأشار الكاتب إلى أنه وفي حين أن التفاصيل ضئيلة، فإن زيارة البرهان لمصر، أقرب حليف للقوات المسلحة السودانية، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات العامة، أحمد إبراهيم مفضل، تركزت بوضوح على شراء المساعدة العسكرية.

ومنذ ذلك الحين، قام البرهان برحلات دولية إلى جنوب السودان وقطر، مما عزز المزيد من الدعم والشرعية لحملته ضد الجماعة شبه العسكرية، وفي غضون ذلك، أثار افتقار حميدتي للظهور الجسدي منذ يوليو شائعات عن وفاته أو عجزه. ومن المرجح أيضًا أن تتضاءل رغبة القادة الأجانب في الانخراط أو الارتباط بحميدتي، بافتراض أنه على قيد الحياة وبصحة جيدة، نظرًا للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي يرتكبها جنود قوات الدعم السريع.

على الرغم من قبضتها القوية على الخرطوم ودارفور، لم تحقق قوات الدعم السريع أي انتصارات حاسمة خارج تلك المناطق ولم تستولي على أي من القوات الجوية أو قواعد المشاة التابعة للقوات المسلحة السودانية في سبع عشرة ولاية من أصل ثماني عشرة ولاية في السودان.

ويرى الكاتب أنه وفي حين أن الحالة قاتمة، فإن العودة إلى السلام النسبي في السودان ممكنة في حالة التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض أو تحقيق انتصار حاسم للقوات المسلحة السودانية، بالنظر إلى أن الصراع لم يجري تدويله بعد مثل الصراعات في ليبيا أو اليمن أو سوريا.

ولفت الكاتب إلى أن القوة الوحيدة التي تشكل تهديدًا وجوديًا للقوات المسلحة السودانية، آخر ركيزة دائمة للدولة السودانية، هي قوات الدعم السريع، وهي حليف رئيس لمحور الإمارات - فاغنر - حفتر. وسيستمر الدعم المقدم لقوات الدعم السريع في شكل أسلحة في تأجيج الموت والدمار. لذلك، لا يمكن أن تنتهي الحرب إلا عندما تُقطع خطوط الإمداد هذه وتجف هذه الذخائر

هآرتس: حكومة إسرائيل اليمينية هي عقبة أمام اتفاق سلام مع السعودية

(إقليمي ودولي . هآرتس)

تناول تحليل كتبه تشاك فريليش نشرته صحيفة هآرتس المشكلة التي تُشكلها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي المتطرفة على عملية السلام المحتملة مع المملكة العربية السعودية.

يقول الكاتب في مستهل تحليله إن ما لا يمكن تصوره يصبح في الغالب أمرًا شائعًا في الشرق الأوسط.. ففي مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، قد تكتسب المملكة العربية السعودية الآن ثروة استراتيجية من الولايات المتحدة: معاهدة دفاع ثنائية، وامتلاك برنامج نووي مدني سعودي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، والأسلحة الأمريكية المتقدمة. كما يطالب السعوديون بتنازلات إسرائيلية كبيرة تجاه الفلسطينيين.

ويلفت الكاتب إلى أن هذه الصفقة وحال إبرامها سوف تُغير قواعد اللعبة في المنطقة من خلال تحسين التعاون الاقتصادي والأمني.

ومع ذلك، يؤكد الكاتب أن إسرائيل هي حاليًا العقبة الرئيسة أمام إقامة علاقات رسمية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بسبب حكومتها الحالية المتطرفة.

وأشار الكاتب إلى رفض الحكومة الإسرائيلية تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ولم تحرز تقدمًا ملموسًا نحو حل الصراع الفلسطيني أو تخفيف القيود في الأراضي المحتلة.

ووفقًا للكاتب، فعلى الرغم من التهديد الشديد الذي قد تُشكله مملكة سعودية راديكالية محتملة في المستقبل مسلحة بأسلحة نووية وأسلحة تقليدية متقدمة، فإن السلام مع الرياض سيغير قواعد اللعبة لإسرائيل. لكن تحالف نتنياهو المتطرف أصبح الآن أكبر عقبة أمام أي اتفاق سلام محتمل.

ويخلص التحليل إلى أنه وما لم تتخذ إسرائيل خطوات ذات مصداقية بشأن هذه القضايا، فقد تكون فرص التطبيع الأوسع مع الدول العربية محدودة.

الجارديان: كيف خلقت حرب أكتوبر نظامًا جديدًا داخل إسرائيل وخارجها

(إقليمي ودولي . الجارديان)

كتب بيتر بومونت تقريرًا نشرته صحيفة الجارديان البريطانية يتناول كيف خلقت حرب أكتوبر نظامًا جديدًا داخل إسرائيل وخارجها.
يستهل الكاتب تقريره بالإشارة إلى أن عالم السياسة الأمريكي الألماني المولد دانكوارت روستو كتب في عام

1974، بعد عام من انتهاء حرب أكتوبر، دراسة تنظر في تداعيات الصراع نشرتها مجلة فورين بوليسي. ورغم إشارته إلى أن «الجبهات» العربية الإسرائيلية في الصراع الأوسع لم تكن نشطة، لفت إلى التأثير الهائل والمستمر للحرب، ليس أقلها التداعيات المستمرة لحظر النفط الذي تفرضه أوبك - ما يسمى بـ «سلاح النفط» الذي كان يستهدفه منتجو النفط العرب على مؤيدي إسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة، مما تسبب في صدمة للاقتصاد العالمي.

وقدر روستو أن تأثيرها انتشر كالنار في لالهشيم ليؤدي إلى تفاقم جميع المشاكل السابقة للاقتصاد العالمي... ونشر تموجات حرب النفط التي تجتاح العالم بأسره.

ديناميكية جديدة

وأوضحت الصحيفة أنه وفي الذكرى الخمسين للحرب، لا تزال تموجاتها محسوسة حتى اليوم. ورغم أن الحرب نفسها استمرت أقل من ثلاثة أسابيع، إلا أن العواقب لا تزال عميقة. ورغم أن الحظر الذي فرضته منظمة أوبك أصبح الآن في أذهان الجميع، فإن هذه الخطوة كانت في حد ذاتها ردًا على إعادة تموضع استراتيجي كبير للدعم الأميركي لإسرائيل في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في خضم الصراع. ومن شأن القضيتين مجتمعتين أن تخلقا ديناميكية دولية جديدة حول خطوط الصدع في الشرق الأوسط.

كان الحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوبك، والذي أُعلن عنه في 20 أكتوبر، بعد أسبوعين من الحرب، بمثابة رد مباشر على الجسر الجوي للأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. بالنسبة لواشنطن، فإن ذلك سيمثل بداية عملية توازن دبلوماسي مستمرة حتى يومنا هذا: تقييم التزام جديد بضمان أمن إسرائيل في مواجهة أي تهديد وجودي مقابل ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع الممالك العربية المنتجة للنفط، والسعودية. العربية في مقدمتهم.

ومن الآن فصاعدا، لن تتمتع إسرائيل بضمانة أمريكية لأمنها فحسب، بل بالتفوق العسكري من حيث التكنولوجيا إذا لزم الأمر. لكن ما لم يتمكن روستو وآخرون من رؤيته، على هذا القرب من الأحداث، هو كيف ستنتهي مقامرة الرئيس المصري أنور السادات الكبرى بشن هجوم مفاجئ على جبهتين مع سوريا على إسرائيل.

وفي غضون أربع سنوات، كان السادات سيزور القدس لإلقاء كلمة أمام البرلمان الإسرائيلي، وبعد عام سيوقع على معاهدة كامب ديفيد للسلام التي ترسخ نهاية الحرب بين البلدين - والتي لا تزال أهم معاهدة لإسرائيل مع دولة عربية.

وإذا لم يسير القتال في حد ذاته بالطريقة التي أرادها السادات، فإن النتيجة في نهاية المطاف كانت إلى حد كبير كما خطط لها: صراع دام مع إسرائيل وقطع شوط نحو محو إذلال هزيمة الجيوش العربية في حرب الأيام الستة عام 1967، بينما الدفع لإشراك واشنطون في تسوية تفاوضية من شأنها أن تشهد عودة شبه جزيرة سيناء إلى القاهرة.

نقاط تحول

ولفت الكاتب إلى أن الحرب ستشكل لإسرائيل أيضًا سلسلة من نقاط التحول المهمة. وكانت المظاهرات التي أعقبت نهاية الحرب بمثابة صدع بين عديد من الإسرائيليين والمؤسسة السياسية التي هيمنت على البلاد منذ تأسيسها.

وسيكون الإسرائيليون ووسائل إعلامهم - كما لاحظ السفير الإسرائيلي السابق لدى المملكة المتحدة مارك ريجيف - بعد ذلك أكثر تشككًا في مؤسساتهم السياسية. وفي غضون عام واحد، كانت رئيسة الوزراء غولدا مئير خارج منصبها.

ومن بين جيل جديد من السياسيين الذين ظهروا في أعقاب الحرب مباشرة، كان آرييل شارون - الذي كرّمه الإسرائيليون باعتبارهم بطلًا بسبب أفعاله خلال الحرب - والذي كان أحد مؤسسي حزب الليكود الجديد الذي تأسس قبل أسابيع قليلة من اندلاع الحرب والذي أصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء. والمستفيد الآخر هو إسحاق رابين، الذي برو لاحقًا بوصفه رئيسًا لحزب العمل ووافق على اتفاقيات أوسلو للسلام مع الفلسطينيين.

ولعل الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو الإرث الذي لم يكن واضحًا دائمًا خلال العقود الأخيرة من عمليات صنع السلام الفاشلة. وقد وصفها قبل عامين آرون جاكوب، النائب السابق للممثل الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة. وأشار

/ moasher

جاكوب، الذي خدم على الجبهة المصرية أثناء الصراع، إلى أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل تقدم دليلًا دامغًا على أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس لعبة محصلتها صفر.
إن خسائر أحد الجانبين يمكن أن تؤدي إلى خسائر للجانب الآخر أيضًا، تمامًا كما يمكن أن تؤدي مكاسب أحد الطرفين إلى مكاسب للطرف الآخر، وفق ما يختم الكاتب.

التليجراف: الاتفاق الأمريكي لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل يهدد بسباق تسلح نووي

(إقليمي ودولي . جريدة التليغراف البريطانية)

نشرت صحيفة التليجراف تقريرًا للكاتب إدموند باور يسلط الضوء على مخاطر حدوث سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط.

وقالت الصحيفة البريطانية إن سفير بريطاني سابق في الرياض حذر من أن خطر حدوث سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط «حاد»، وسط التقارير التي تفيد أن الولايات المتحدة قد تساعد المملكة العربية السعودية في تطوير برنامج نووي مدني مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وتعمل إدارة جو بايدن باهتمام على حزمة من الاتفاقيات التي تؤدي إلى اعتراف الرياض رسميًا بإسرائيل، لتصبح أكبر قوة عربية تفعل ذلك منذ تأسيس الدولة اليهودية في عام 1948.

وجعلت الرياض المساعدة الأمريكية في برنامجها النووي المدني مطلبًا أساسيًا للمحادثات.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي أنه بموجب شروط الاتفاق، يناقش مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون مركزًا محتملًا لتخصيب اليورانيوم تديره الولايات المتحدة على الأراضي السعودية.

وستجعل تلك الخطوة المملكة العربية السعودية ثاني دولة في الشرق الأوسط تخصب اليورانيوم بعد إيران، التي أعلنت في يوليو 2022 أنها وصلت إلى العتبة النووية.

وفي مقابلة مع قناة فوكس نيوز الشهر الماضي، قال الحاكم الفعلي للسعودية محمد بن سلمان إنه إذا صنعت إيران سلاحًا نوويًا، فإن السعودية ستحذو حذوها: «إذا حصلوا على سلاح، فعلينا الحصول عليه».

وقال السير جون جنكينز، السفير البريطاني لدى المملكة العربية السعودية من 2012 إلى 2015، لصحيفة التليجراف إن تعليقات بن سلمان على قناة فوكس تظهر أن لديه الطموح في صنع قنبلة وأن خطر الانتشار النووي الإقليمي أصبح «حادًا».

وقال السير جون إنه «إذا حصلت الرياض على قنبلة، فإن المصريين سيفعلون الشيء نفسه، وأنا على يقين تمامًا من أن هذا سيحدث. وماذا عن تركيا ؟ تداعيات الانتشار النووي في الشرق الأوسط سوف تكون هائلة للغاية».

وبالنظر إلى التوترات بين الرياض وطهران، «من الصعب للغاية التنبؤ بما سيكون عليه الرد الإيراني».

وقال السير جون إن «السعوديين يقولون: إذا كنت تريد التطبيع فهذا هو الثمن. والثمن مرتفع للغاية. إذن بكم تريده؟»

وافقت المملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي على عمليات فحص أكثر صرامة من منظمة الرقابة النووية التابعة للأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي قد تكون علامة على تقدم المملكة في طموحاتها.

قال يوئيل جوزانسكي، العضو السابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي: «إنه يظهر أنها تتحرك وتتحرك بسرعة. أنا متأكد من أن هذا كان شرطًا أمريكيًا لأي صفقة لتعزيز الصناعة النووية في السعودية».

ويقول المدافعون عن المقترحات إن واشنطون ستحافظ على إشرافها على «أرامكو النووية» بفحوصات صارمة لمنع استخدامها لأغراض عسكرية. لكن جوفاسكي قال: «علمنا في إيران أن هذه الأشياء لا تعمل»، مضيفًا أن عدم التنبؤ السياسي يجعل من المستحيل ضمان سيطرة الولايات المتحدة على المدى الطويل على برنامج نووي سعودي.

أعرب عديد من السياسيين والقادة العسكريين الإسرائيليين عن مخاوفهم من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر سعيًا وراء مصالحه السياسية.

قال مدير سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية لصحيفة التليجراف إن المفاوضين يجب أن «يفكروا مرتين في عواقب» تقديم الدعم النووي للسعودية.

تايمز أوف إسرائيل: «النصر» ضد إسرائيل في حرب عام 1973 شكّل مصر لكنه الآن ذكرى باهتة

(إقليمي ودولي . تايمز أوف إسرائيل)

تناول تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل ما وصفته بتلاشي ذكرى حرب أكتوبر 1973 مع حقيقة أن الاغلبية من المصريين من الشباب الذين لم يشهدوا الحرب.

وبحسب التقرير الذي أعدته وكالة فرانس برس، فبعد مرور خمسين عامًاعلى ما احتفلت به مصر باعتبارهـ «انتصارها في أكتوبر»، أخذت تتلاشى ذكرى حرب 1973 ضد إسرائيل التي شكلت سياسة الأمة العربية ودبلوماسيتها.

واستمد الرؤساء المصريون المتعاقبون على مدى عقود الشرعية من ماضيهم العسكري الذي حاربوا فيه إسرائيل.

ولفتت الصحيفة إلى أن الرئيس المصري الحالي، عبد الفتاح السيسي، يُمثل استثناءً نادرًا. فبعد أن التحق فقط بأكاديمية عسكرية في العام الذي وقعت فيه الحرب، لم يحمل السلاح ضد إسرائيل المجاورة.

ومع ذلك، لا يزال يستفيد من هذا الفصل من التاريخ الوطني.

في 6 أكتوبر 1973، شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا، مما دفع القوات الإسرائيلية على ما يبدو إلى حافة الهزيمة

قبل أن تتماسك، بدعم من الجسر الجوي للولايات المتحدة، وفقًا للصحيفة.

وفي غضون ثلاثة أسابيع، بدأ وقف إطلاق النار الذي أقرته الأمم المتحدة.

الغالبية لم تشهد الحرب

وفي الذكرى التاسعة والأربعين للحرب العام الماضي، أشاد السيسي بـ «يوم العزة والكرامة» الذي أظهر «قدرة المصري وتفوقه خلال أصعب اللحظات»، وفقًا للصحيفة.

وقد تلقى تصريحاته صدى لدى المصريين الذين عاشوا أكثر من عام من التخفيضات المؤلمة في قيمة العملة والتضخم الذي ارتفع إلى مستويات قياسية.

يقود السيسي الآن دولة يشكل فيها الشباب الأغلبية، وتظهر الأرقام الرسمية أن حوالي 85 في المائة من سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين لم يكونوا قد وُلدوا في حرب 1973 وما بعدها مباشرة.

جعلت عقود من الحرب الجيش المصري فاعلًا قويًا في الشؤون الاقتصادية والتجارية للبلاد، فضلًا عن الأمور الأمنية.

وأشارات الصحيفة إلى أن رئيس واحد فقط لم يأت من صفوف الجيش، الرئيس الإسلامي الراحل محمد مرسي الذي أطاح به السيسي في 2013.

ذهب أنور السادات، الرئيس المصري خلال حرب 1973، إلى توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام 1979، مما شكل سابقة للعالم العربي.

وقال المؤرخ توفيق أكليماندوس من المركز المصري للدراسات الاستراتيجية إن قيادته في الحرب أكسبت السادات «شرعية يمكن أن تحل محل شرعية سلفه» جمال عبد الناصر، بطل ثورة 1952 التي أطاحت بالنظام الملكي.

«جيش النصر»

بعد اغتيال السادات على يد أعضاء مجموعة جهادية مصرية عام 1981، حكم حسني مبارك لمدة ثلاثة عقود واستفاد أيضًا من إرث حرب أكتوبر.

وقال اكليماندوس لوكالة فرانس برس ان مبارك - قائد سلاح الجو في عهد السادات عام 1973 - قدم نفسه على انه «بطل الضربة الجوية».

وقال إن «كل هذا يبدو اليوم بعيدا جدا للجيل الجديد».

وأضاف المؤرخ أن الشباب المصريين «لا يمكنهم الوصول إلى كتب جادة باللغة العربية حول هذه القضية»، وفقط «الأشخاص الذين عاشوا الحرب يتذكرون الخوف وقيود الاقتصاد في زمن الحرب».

لم تكن حرب السيسي ضد إسرائيل بل ضد «الإرهاب»، لا سيما في شبه جزيرة سيناء حيث شن الجهاديون الموالون لتنظيم الدولة تمردًا منذ سنوات.

وقال عمرو الشوبكي المحلل السياسي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إن الأحداث تركت الجيش

المصري «جيشا للنصر خلافا لجيش الهزيمة عام 1967».

«الاختيار الصحيح»

ونقلت الصحيفة عن اتش إيه هيلر، الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، أن حرب أكتوبر أكدت خروج مصر من مجال النفوذ الأمني للاتحاد السوفيتي، وضمنت موقعها ضمن نموذج أمني أوسع في الغرب،

أصبحت مصر واحدة من أكبر المستفيدين من المساعدات العسكرية الأمريكية، والتي تجاوزت هذا العام 1.2 مليار دولار.

وقال هيلر في «عالم له أقطاب نفوذ مختلفة، لا تريد» مصر «تنفير روسيا أو الصين أو الهند» مع الحفاظ على علاقات وثيقة مع حلفائها الأمريكيين والخليجيين والغربيين.

القاهرة الآن ليست وحدها في المنطقة في الاعتراف بإسرائيل، التي أثارت في ذلك الوقت الغضب في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي - بما في ذلك غضب الذين قتلوا السادات.

وقع الأردن اتفاقية سلام في عام 1994. وفي عام 2020، قامت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب الصفقات المدعومة من الولايات المتحدة. وتضغط واشنطون من أجل اتفاق مماثل بين السعودية وإسرائيل.

وقال الشوبكي: «في ذلك الوقت، كان السادات مقتنعًا تمامًا بأنه اتخذ القرار الصحيح بالتوقيع على السلام».

لكن في حين أن الحكومات قد تتغير، لم يقتنع الناس العاديون. وتظل إسرائيل، في عين عديد من المصريين، عدوًا لدودًا.

نيويورك تايمز: رحلة وائل حنا.. من الصفقات المتعثرة إلى احتكار اللحوم

(إقليمي ودولي . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا مطولًا سلط الضوء على مسيرة رجل الأعمال المصري وائل حنا وما وراء صعوده في السنوات الاخيرة وصولًا إلى اتهامه في قضية فساد السيناتور الأمريكي بوب مينينديز.

ووفق التقرير الذي أعدّه مجموعة من المراسلين، فقبل خمس سنوات فقط، كان وائل حنا يعاني من سلسلة من الصفقات التجارية السيئة في نيوجيرسي، بعد أن حاول إطلاق موقف للشاحنات، ومطعم إيطالي، وخدمة ليموزين وشركات أخرى دون أن يحقق نجاحًا يُذكر على الإطلاق.

بعد ذلك، بدأ صديقه بمقابلة السيناتور روبرت مينينديز من نيوجيرسي، وهو أحد أقوى الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي. وسرعان ما قدم حنا السيناتور مينينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إلى دائرة متنامية من المسؤولين المصريين، واتخذت حظوظ حنا منعطفًا جديدًا: فقد أصبح المورد المحتكر لجميع الأطعمة

الحلال إلى مصر. وقال ممثلو الادعاء، إنه ربح ما يكفي من المال لرشوة مينينديز بسبائك ذهبية وكميات كبيرة من النقود.

ويواجه حنا ومينينديز وآخرين الآن تهمًا فيما وصفه المدعون بأنه مخطط فساد واسع النطاق – وهو المخطط الذي يهدد بوضع حد لخمسة عقود من وجود السيناتور في السياسة. لكن هذه الادعاءات، إذا كانت صحيحة، تثير أيضًا سؤالًا ملحًا حول حنا: هل كان عميلًا للحكومة المصرية طوال الوقت، أم مجرد انتهازي محظوظ صادف ميزة الوصول لموقع نفوذ دولي؟

مسار غريب

وأشارات الصحيفة إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي يحقق في هذا السؤال بالذات. لكن الفحص الذي أجرته الصحيفة لمئات الصفحات من ملفات المحكمة والسجلات التجارية والمقابلات مع ما يقرب من اثني عشر شخصًا عرفوا حنا أو تعاملوا معه، يُقدم نظرة ثاقبة على المسار الذي سلكه خلال بدايته الوعرة - وصعوده السريع.

وفي غضون بضع سنوات، تحول من رجل أعمال مثقل بالديون لا يستطيع حتى دفع فاتورة غرفة الطوارئ بقيمة 2000 دولار، إلى وسيط قوة دولي يتفاخر بمجموعته من ساعات رولكس أمام دبلوماسي في القاهرة.

بالإضافة إلى التحقيق في الفساد مع مينينديز، تلفت الصحيفة إلى أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يسعى لتحديد ما إذا كان جهاز المخابرات المصري قد سعى للحصول على معلومات من مينينديز من خلال صديقة حنا نادين مينينديز، التي تزوجت من مينينديز في عام 2020.

ويسعى العملاء الفيدراليون أيضًا إلى تحديد علاقة حنا بجهاز المخابرات المصرية، ومتى بدأت هذه العلاقة، حسبما قال شخصان مطلعان على الأمر.

وأشارات الصحيفة إلى أن مينينديز وزوجته سافرا إلى مصر في أغسطس، قبل شهر من اعتقالهما، حيث التقى السيناتور بالرئيس عبد الفتاح السيسي، وفقًا لشخصين مطلعين على الأمر.

ولم تعلق الحكومة المصرية علنا. وعلى موقع يوتيوب، أشاد بعض المؤثرين المؤيدين للحكومة المصرية بما جاء في التحقيق، قائلين إنه أظهر كيف تقوم مصر بعمل جيد في حماية مصالحها.

بداية متواضعة

وأوضحت الصحيفة أن حنا كان يبلغ من العمر 22 عامًا عندما وصل إلى الولايات المتحدة عبر نظام قرعة التأشيرة في عام 2006، بعد سنوات قليلة من وفاة والده، وفقًا لشخص مطلع على مسيرته. وقال ذلك الشخص إنه بدأ العمل في شركة تنظيف والتحق بفصول اللغة الإنجليزية.

وعلى الفور، أظهر نشاطًا تجاريًا، إذ أنشأ شركة للنقل بالشاحنات، وهي الأولى في قائمة طويلة من الشركات التي ظهرت تحت اسمه.

واشترى حنا منزلًا في بايون بولاية نيوجيرسي مقابل 450 ألف دولار من بائع كان يرتاد الكنيسة المصرية التي كان يرتادها. ويبدو أنه اشترى المنزل دون دفعة أولى، وحصل على رهن عقاري مقابل سعر الشراء الكامل، حسبما تظهر سجلات العقارات.

بحلول عام 2011، كان حنا قد انتقل إلى تجارة السيارات الفاخرة، وتقدم بعرض لرجل أعمال صيني. وكان حنا يتفاوض مع وكلاء بورشه ومرسيدس بنز في نيوجيرسي لشراء سيارات جديدة نيابة عن رجل الأعمال، الذي سيبيعها بعد ذلك للعملاء في الصين.

ولكن بعد أن قامت شركة رجل الأعمال، بوستو نيويورك، بإرسال 3.6 مليون دولار إلى حنا وشركائه، لم يقدموا سوى سيارات بقيمة 2.9 مليون دولار فقط، كما قال رجل الأعمال في دعوى قضائية رفعت في عام 2012.

وفازت شركة بوستو نيويورك بحكم ضد حنا وشركائه بسبب فارق الـ 705 آلاف دولار، لكن حنا لم يمثل أمام المحكمة ولم يدفع ما كان مستحقا له، حسبما تظهر السجلات.

وسرعان ما بدأت المشاكل القانونية التي يواجهها حنا تتفاقم. وأظهرت سجلات المحكمة أنه اتّهم في دعاوى قضائية بكتابة شيكات دون رصيد، من بين أمور أخرى، مما أدى في النهاية إلى تحصيل ما لا يقل عن 890 ألف دولار من الأحكام.

في عام 2014، اتّهم حنا بالقيادة وهو في حالة سكر بعد أن قال ضباط الشرطة إنهم وجدوه فاقدًا للوعي في مقعد السائق في سيارة متوقفة في أوراديل بولاية نيوجيرسي. وعندما نُقل حنا إلى المستشفى، قالت الشرطة إنه هددهم عدة مرات، بحسب ما نشرته الشرطة المحلية.

وأشارات الصحيفة إلى أن المحامي الذي مثله في المحكمة، آندي أصلانيان، سيقدم حنا في نهاية المطاف إلى شبكة متشعبة من الأصدقاء وشركاء العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى توجيه لائحة الاتهام ضد مينينديز.

وفي المقابلات، قال أصلانيان إنه ساعد حنا بعد أن علم أنه كان بمفرده في البلاد. وفي مرحلة ما، شارك أصلانيان مساحة مكتبه معه، وأمضيا بعض وجبات العشاء معًا في العطلة.

وقال أصلانيان عن حنا: «لقد اعتبرته ابني».

وفي ذلك الوقت، كان لدى أصلانيان سبب للقلق. رفع أحد المستشفيات دعوى قضائية ضد حنا في عام 2017 مطالبًا بآلاف الدولارات من الفواتير الطبية غير المدفوعة. وقد فاتته سنوات من دفع أقساط الرهن العقاري والضرائب، وفقًا لسجلات المحكمة، مما أدى في النهاية إلى خسارة منزله في بايون بسبب حبس الرهن في عام 2018.

وعلى الرغم من معاناته المالية في الولايات المتحدة، بدا أن حنا كان على علاقة وثيقة بالحكومة في مصر.

وأوصى حنا مصر بمنح أصلانيان وظيفة تمثيل مصر في نزاع عام 2016 حول مبنى – وكان يُفترض أن يكون مسكنًا للممثلين العسكريين المصريين وعائلاتهم - في شرق رذرفورد، نيوجيرسي، كما قال أصلانيان لصحيفة ذا ريكورد.

وكان أصلانيان، الذي التقى حنا حوالي عام 2009 ، هو من عرّفه على زوجة مينينديز المستقبلية، نادين أرسلانيان. وقال إن الثلاثة كانوا غالبًا ما يتسكعون بعد العمل في مطعم فرنسي مملوك للمطور فريد دايبس --الذي اتّهم أيضًا في قضية الفساد إلى جانب حنا ومينينديز.

في نوفمبر 2017، أنشأ أصلانيان وحنا شركة تسمى Halal EG IS، وكان غرضها إصدار شهادات اللحوم الحلال.

وسيقوم ديبس بتقديم الدعم المالي للمشروع.

وبعد ثلاثة أشهر، بحسب لائحة الاتهام، بدأت صديقتهما نادين بمواعدة مينينديز.

صعود مفاجئ

لفتت الصحيفة إلى أن دوجلاس أنطون التقى حنا لأول مرة في عام 2017 من خلال نادين، التي كانت تقابل أنطون في ذلك الوقت. ويتذكر أنطون أنها قدمت حنا باعتباره أحد أقرباء شخص رفيع المستوى في الحكومة المصرية.

وقال أنطون إنه لم يكن متأكدًا تمامًا مما يفعله حنا في عمله، بخلاف أنه كان بمثابة نوع من الاتصال مع مصر.

وخلف الكواليس، وفقًا للمدعين العامين، كان حنا يرسل رسائل نصية مباشرة إلى المسؤولين العسكريين والحكوميين المصريين. طوال عام 2018، كان حنا مشغولًا بإعداد اجتماعات لتعريفهم بالسيد مينينديز. وجاء في لائحة الاتهام أن السيناتور بدأ في استخدام منصبه لتحقيق مصالح مصر، بما في ذلك عن طريق كتابة رسالة خفية لمسؤول مصري كان يحاول إقناع أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي بالإفراج عن 300 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر.

جاءت جهود حنا في الوقت الذي كان فيه المسؤولون المصريون يضغطون بقوة على أعضاء الكونجرس لرفع القيود المفروضة على المساعدات، والتي فرضها المشرعون ردًا على سجل الحكومة السيئ في مجال حقوق الإنسان. واعتبر المسؤولون في القاهرة القيود بمثابة إهانة لدولة كانت شريكة للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والتجارة والأمن الإقليمي لسنوات.

أتت اتصالات حنا بثمارها بشكل جيد في ربيع عام 2019.

وقال ممثلو الادعاء إن الحكومة المصرية منحت فجأة شركته، Halal EG IS، الحق الحصري في إصدار شهادات الحلال على جميع الأغذية الأمريكية الموردة إلى مصر.

ونوّهت الصحيفة إلى أن القرار أثار القلق في جميع أنحاء الصناعة، ذلك ان حنا، وهو مسيحي، ليس لديه خبرة في شهادات الحلال. باعترافه الشخصي، لم تكن الشركة تعمل حتى حصلت على الاحتكار.

في دعوى قضائية في عام 2020، أوضح حنا أنه حصل على الموافقة لأن الحكومة المصرية أرادت انتزاع أي سلطة إصدار شهادات حلال من جماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة إسلامية شوهتها مصر باعتبارها جماعة إرهابية، لحرمانها من الموارد المالية.

وكتب حنا أنه وبيبب فقره للخبرة في الشريعة الإسلامية، فقد زودته الحكومة المصرية بأئمة وأطباء بيطريين لتدريبه.

قبل تأمين الاحتكار، كتب حنا، أنه كان لديه شركة أخرى كانت تقوم بالفعل بشحن البضائع إلى مصر نيابة عن الحكومة، وكانت تتلقى طلبات العطاءات من مكتب وزارة الدفاع المصرية في واشنطن. وقال حنا إنه بصدد إنشاء شركة أخرى تتولى شحن كل ما يبيعه الجيش الأمريكي إلى مصر.

واتهم المدعون في وقت لاحق مينينديز باستدعاء مسؤول رفيع المستوى في وزارة الزراعة الأمريكية لثني وزارة الزراعة الأمريكية عن التدخل في أعمال الاستيراد الخاصة بحنا، والتي أدت إلى رفع أسعار موردي اللحوم في جميع

أنحاء العالم. في السابق، كان تُجرى عملية التصديق في الولايات المتحدة من خلال عدد قليل من الشركات.

ويزعم المدعون أن السيناتور كان لديه الدافع لمساعدة حنا لأن حنا كان يستخدم شركته الحلال لتحويل أموال الرشوة إلى مينينديز.

بعد الاحتكار، كان حنا يعيش حياة فارهة. يقع المقر الرئيس للشركة في إيدجووتر، نيوجيرسي، أسفل الشارع من شقة حنا الفاخرة الجديدة المطلة على نهر هدسون، في مبنى تملكه عائلة ديبس.

وقالت الصحيفة إن الرجل الذي فقد منزله للتو بسبب عجزه عن دفع الرهن أصبح لديه الآن ما يكفي من المال لمساعدة أصدقائه في سداد قروضهم العقارية. في يوليو 2019، قال ممثلو الادعاء، إن حنا استخدم شركته حلال لدفع حوالي 23000 دولار للرهن العقاري الخاص بالسيدة نادين.

ولكن سرعان ما اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي. وهددت الحملة بنسف كل شيء. في نوفمبر 2019، قام عملاء فيدراليون بتفتيش منزل حنا ومكتبه، وصادروا الأجهزة الإلكترونية والأوراق ودفاتر الملاحظات وألبوم الصور وحتى سيجارة ذهبية.

وخلال التفتيش، استجوب العملاء الفيدراليون حنا بشأن اتصالاته في مصر، بما في ذلك مع أحد موظفي السفارة، حسبما قال حنا في دعوى قضائية. وقال إن عائلته بأكملها تعيش في مصر.

وبعد بضعة أشهر، ومع عدم ظهور أي اتهامات جنائية، طلب حنا من النيابة العامة إعادة متعلقاته. ومن بين الأشياء المضبوطة سلسلة اشتراها في إيطاليا، وساعتي رولكس قال إنها هدايا، وزوج من الأقراط قال إنه صممها لوالدته وتبلغ قيمتها حوالي 15 ألف دولار.

تحت لائحة الاتهام

بحلول عام 2020، قال المسؤولون الفيدراليون إن شركة حلال التي يملكها حنا أصبحت في الأساس كيانًا حكوميًا مصريًا، وفازت باحتكار موسع للتحكم في عملية إصدار الشهادات لجميع الأطعمة والمشروبات التي تُشحن إلى مصر من أي مكان في العالم، وفقًا للصحيفة.

ومع ازدهار أعماله، قال ممثلو الادعاء، إن حنا خصص وقتًا للتأكد من استرضاء نادين. وفي يونيو 2021، اشترى 22 سبيكة ذهبية بأرقام تسلسلية فريدة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 40 ألف دولار، وفقًا للمدعين العامين. وقال ممثلو الادعاء إن عملاء اتحاديين عثروا في وقت لاحق على اثنتين من سبائك الذهب في منزل مينينديز.

أدى التوسع السريع في أعماله إلى قيام حنا بالسفر كثيرًا وفتح مكاتب في أوروغواي والهند والبرازيل ومصر ونيوزيلندا. وتظهر الصور المنشورة على الإنترنت اجتماعه مع سفراء وكبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم لمناقشة التجارة مع مصر.

في العام الماضي، ترك حنا انطباعًا لا يُنسى لدى أحد الدبلوماسيين الغربيين السابقين في القاهرة. وقال الدبلوماسي، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن حنا تأخر ساعة عن موعد الغداء دون أي تفسير أو اعتذار. وناقشوا عملية إصدار شهادات الحلال، وذكر حنا البلدان التي كانت تشكو من الأسعار التي كان يفرضها.

اعتقد الدبلوماسي أن حنا كان شخصية كبيرة لدرجة أنه كتب عنها في مذكراته: «كان يرتدي بدلة باهظة الثمن إلى

حد سخيف، وساعة رولكس ذهبية، وخواتم ذهبية. وتحدث بثقة، ولكن بهدوء، لذلك كان عليك الاستماع حقًا». وأضاف: «في غداءنا الثاني، أمضى حوالي عشرين دقيقة يحدثني عن مجموعته من ساعات رولكس».

وبعد توجيه الاتهام إليه، ظهر حنا أمام قاض في محكمة المقاطعة الفيدرالية في مانهاتن الأسبوع الماضي، مرتديًا قميصًا أزرق فضفاضًا وبنطلونًا.

وأُطلق سراحه في اليوم نفسه بعد دفع كفالة بقيمة 5 ملايين دولار، والموافقة على ارتداء جهاز مراقبة تحديد الموقع.

سي إن إن: رئيس لجنة العلاقات الخارجية الجديد يُعلق مساعدات عسكرية مثيرة للجدل لمصر

(إقليمي ودولي . CNN)

أفادت شبكة سي إن إن الأمريكية أن الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أعلن، السبت، عرقلة شريحة مثيرة للجدل من المساعدات العسكرية لمصر.

وجاء قرار السيناتور بن كاردان في اللحظة الأخيرة في يوم الموعد النهائي في 30 سبتمبر بعد رد فعل عنيف على قرار وزارة الخارجية الأخير باستخدام تنازل عن الأمن القومي لتجاوز القيود المتعلقة بحقوق الإنسان المفروضة على 235 مليون دولار من المساعدات.

ويأتي الحجب بعد توجيه لائحة اتهام ضد رئيس اللجنة السابق، السيناتور بوب مينينديز، بتهم فساد بسبب اتهامات بأنه قبل رشاوى لمساعدة مصر في الحصول على مساعدات عسكرية. ودفع الديموقراطي من نيوجيرسي بأنه غير مذنب.

وقال كاردين، وهو ديمقراطي من ولاية ماريلاند، في بيان: «كان الكونجرس واضحًا، من خلال القانون، أن سجل حكومة مصر في مجموعة من قضايا حقوق الإنسان الحاسمة، والحكم الرشيد، وسيادة القانون يجب أن يتحسن إذا كان لعلاقتنا الثنائية أن تستمر، لذلك، لن أسمح للتمويل العسكري الأجنبي قيد الدراسة حاليًا بالمضي قدمًا».

وأضاف كاردين، وبوصفه رئيسًا، أنه يعتزم «حجب الأموال العسكرية الأجنبية المستقبلية وكذلك بيع الأسلحة لحكومة مصر إذا لم تتخذ خطوات مجدية ومستدامة لتحسين ظروف حقوق الإنسان في بلادها».

حجبت إدارة بايدن 85 مليون دولار من المساعدات لمصر في سبتمبر، وأعادت توجيهها إلى تايوان ولبنان. وقال منتقدون، بمن فيهم كاردين، إن وزير الخارجية أنتوني بلينكين ما كان ينبغي أن يفرج عن 235 مليون دولار من شريحة 320 مليون دولار من المساعدات العسكرية.

وأشاد نشطاء حقوق الإنسان بقرار كاردين يوم السبت، ووصفته قائمة من الجماعات البارزة بأنه «خبر مرحب به ومطلوب بشكل عاجل».

وقالت الشبكة الأمريكية إن تعليق 320 مليون دولار من المساعدات - من إجمالي سنوي قدره 1.3 مليار دولار - سيكون بمثابة ضربة كبيرة لمصر ونظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي من المتوقع أن يترشح لإعادة انتخابه في نهاية العام.

أحال البيت الأبيض الأسئلة إلى وزارة الخارجية، التي لم ترد على الفور على طلب سي إن إن للتعليق.